

بيان صادر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، تحذر فيه من هرولة بعض الشركات والبنوك الإماراتية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل*

٢٠٢٠/٩/٨

تحذّر اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، أوسع ائتلاف في المجتمع الفلسطيني، من هرولة بعض الشركات والبنوك الإماراتية - وغيرها - لتطبيع العلاقات مع نظيرتها الإسرائيلية، وتخصّ بالذكر "بنك أبوظبي الأول"، الذي سارع بعد توقيع اتفاقية العار بين النظام الإماراتي ونظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي للتواصل مع بنوك إسرائيلية لعقد صفقات تعاون معها. وفي حال قرّر "بنك أبوظبي الأول" المضيّ قدماً في التعاون مع بنوك إسرائيلية، ستدعو اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل لمقاطعته وسحب الاستثمارات منه. وعبر حسابه على تويتر، أعلن بنك أبوظبي الأول، بعد توقيع مذكرة التفاهم المشتركة بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أنّه سيباشر مناقشاته مع مجموعة من المؤسسات المالية الإسرائيلية، وبالتحديد بنكي "هبوعليم" و"لئومي" المتورطين في تمويل بناء المستعمرات الإسرائيلية المقامة بشكل غير شرعي على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وجدير بالذكر أن بنكي "هبوعليم" و"لئومي" موجودان ضمن قائمة الأمم المتحدة للشركات المتورطة في الاستيطان الإسرائيلي، وهو ما يعتبر جريمة حرب حسب القانون الدولي. وفي الوقت الذي يسعى "بنك أبوظبي الأول" لتأسيس علاقات تطبيعية مصرفية تهدف لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين النظامين، تعرّض البنكان الإسرائيليان لمقاطعة واسعة من قبل كبرى المؤسسات والشركات والبنوك العالمية بسبب تورطهما في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من محاولات النظام الإماراتي تصوير خطوته الخيانية على أنّها لصالح الشعب الفلسطيني في مواجهة مخطّط الضمّ الإسرائيلي، لم تلبث هذه الذرائع إلا أن انكشفت، خاصة مع مسارعة حكومة أقصى اليمين الإسرائيلية للتأكيد على أن النظام الإسرائيلي متمسك بالضم ولم تتأثر مخططاته الاستعمارية بالاتفاقية مع الإمارات. يجري كلّ هذا مع تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة ضدّ الشعب الفلسطيني، المستمرة منذ عقود، بما يشمل نهب المزيد من الأراضي وتهجير أهلها والتضييق عليهم، فضلاً عن التدمير الممنهج للقطاع المالي والاقتصادي الفلسطيني الخاضع للسيطرة الإسرائيلية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي وواقع الاستعمار الإسرائيلي. لا يشكّل نظام الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي تهديداً على شعبنا الفلسطيني فحسب، بل يهدّد جميع شعوب منطقتنا، بما فيها الشعب الإماراتي الشقيق، الذي يقاوم

* المصدر: حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)

بطش النظام الاستبدادي والقمعي من ناحية، والتطبيع مع العدو الإسرائيلي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى رفض الجرائم ضد الإنسانية التي يقترفها النظام الإماراتي، مع شريكه السعودي، ضد الشعب اليمني الشقيق. لا يُمكننا فصل النضال التحرري ضد الاستعمار عن نضال الشعوب ضد العسكرة والاستبداد من أجل العيش بحرية وعدالة وديمقراطية مع التمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المكفولة في المواثيق الدولية.

في الختام، تؤكد اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل على ما جاء في بيانها السابق، بأنها ستستهدف وتدعو لمقاطعة أي شركة إماراتية أو عربية أو دولية تتواطأ في تنفيذ اتفاقية العار بين النظام الإماراتي والإسرائيلي، كما استهدفت من قبل الشركات المتورطة في جرائم الحرب الإسرائيلية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>